**بيان النشأة**

إن النشأة في أفق إصدار وتعميم الأرضية الفكرية والتنظيمية لحركة الربيع النقابي التي تم الإعلان عنها بتاريخ 21-03-2017 بالرباط كحركة مستقلة تجسد الإرادة التصحيحية بدوافع نضالية و أصول مطلبية من داخل النقابة الوطنية للتعليم العالي. حركة تحمل إسم قادمون-قادرون برزت للوجود كنتيجة حتمية لفعل تراكمي عبر سيرورة تاريخية ضاعت معها فرص شكلت حينها أملا في الإنتقال إلى مرحلة أفضل و الإنعتاق من قيود السيطرة و الإحتواء, فمرت بذالك استحقاقات ومؤتمرات نقابية غير عادية دون إلتقاط رسائل وتسجيل إشارات الدعوة إلى الإصلاح والتغيير والقطع مع منهجية الإكراه و الإقصاء و تفعيل آلية الحوار و الإصغاء إلى نبضات القلب الجامعي و إلى نداءات الفاعلين في الساحة على إختلاف مشاربهم الفكرية والمرجعية, فهبت بذالك رياح الإنفصال التنظيمي كتعبير عن الموجة الثانية من السخط في خضم التدافع النقابي, رياح أتت بما لا تشتهيه سفن من يدعي الوحدة النقابية ليس كقيمة أخلاقية وممارسة فعلية ولكن كمزايدة إيديولوجية خدمة للإعتبارات الحزبية والمصالح الشخصية.

تيار قادمون-قادرون هو إطار مفتوح على كل الكفاءات المناضلة من الأساتذة الباحثين للمساهمة في إعادة هندسة الخريطة النضالية للعقل النقابي من داخل النقابة الوطنية للتعليم العالي وإطلاق ممكناته في إطار إستراتيجية تمكين واضحة المعالم وبمشروع يقظة لإعادة الإعتبار لمركزية الأستاذ الجامعي وسمعته وإسترداد مكانة الجامعة العمومية و أدوارها و بالتالي أضحى من الضروري الإنتقال بالنقابة كإطار تنظيمي من مفهوم نقابة الصراعات والمصالح و نسج العلاقات إلى نقابة ترجمة المشاريع وإمتلاك القدرات على المرافعة والمدافعة بشأن قضايانا الجامعية وملفاتنا الجامعة إضافة إلى السمو بالأجهزة الوطنية بإعتبارها نقطة محورية في دائرة الإستدراج والإستهداف و إحاطة المكتب الوطني بشروط وضمانات تحصينية تقيه مكر السياسات والإجراءات الإختراقية لأبنيته وأوعيته التنظيمية وهو يتحرك في قلب المعركة النقابية والإجتماعية والحقوقية والسياسية.

قادمون-قادرون

- تيار إصلاحي تصحيحي برز للوجود من رحم النقابة الوطنية للتعليم العالي.

- لا يشكل ذراعا لأي تنظيم أو حزب سياسي وإنما يمثل الجسد الجامعي في نبضه وحركيته وتطلعاته.

- أرضيته الفكرية تتأسس على قواعد الديمقراطية في البناء والحسم, الإستقلالية في صناعة القرار والفعل, التقدمية في الطرح والتصور, التشبيك والتشارك في العلاقات المهنية, الحوار وتفعيل الذكاء الجمعي لمقاربة القضايا الحارقة والعالقة وتفكيك منظومة القهر السائدة, السعي إلى تحقيق الحكامة في تدبير الشأن النقابي.....إلخ.

- تيار يبتغي مفهوما جديدا وواقعيا للوحدة النقابية يتعدى حدود وحدة الإطار إلى إستشعار وحدة المصير والمسار بعيدا عن ممارسة الإبتزاز والإكراه باسم الوحدة على حساب مفهوم التعددية, وهو يعبر عن استعداده للحوار مع كل الأطراف ومكونات الساحة لبناء المشترك و تأجيل المختلف بشأنه لأن دائرة الإستهداف واحدة والمستهدف واحد يستوجب توحيد البرامج والأهداف

- تيار يصطف بمواقف قطعية ضد ممارسة الظلم والفساد في المواقع والإستبداد بالكراسي والمناصب, مواقف لا تقبل أيضا المساومة على القضايا الوطنية ذات الطابع الحقوقي والمدني والنقابي والإجتماعي.

- تيار يتوخى وضع إستراتيجية تحصينية في مقابل سياسة الإختراق التي تعرضت لها البنيات التنظيمية للنقابة الوطنية للتعليم العالي من ذوي المصالح الشخصية الضيقة ذات الأبعاد الوصولية والإنتهازية.

- تيار يبتغي فتح المجال للآخر من الجيل الجديد لأساتذة التعليم العالي للمساهمة بآرائه وتصوراته في تدبير المرحلة من داخل الأجهزة النقابية.

- تيار يدعو إلى وضع حد لفكر الهيمنة و أسلوب الإلغاء والإقصاء وممارسة الريع و يرفع الصوت عاليا وقوله كفى من ثقافة الكواليس وصناعة قضايا التدليس.

اليوم نحن أمام مسلكيات صعبة أضحت معها بوصلة الفعل النقابي وتحقيق الأثر الفعلي غير ثابتة الاتجاه و سريعة التذبذب مما يوحي بوجود خلل في المقومات المرجعية والتنظيمية والسلوكية. المطلوب اليوم هو رفع منسوب الواقعية و الجرأة الفكرية و الشجاعة الأدبية لوضع حد لمجموعة من القضايا المغلوطة و المفاهيم الخاطئة، و خلق موجبات جديدة و التفكير في تغيير آليات العمل العاجزة تفاديا لصناعة مرحلة ضياع أخرى و إهدار للطاقات البشرية. اليوم نحن في حاجة إلى برنامج إنقاذ و تمكين لإسقاط المعيقات و الحواجز و خلق مقومات التفاعل و تنظيم المجال النقابي بشكل عقلاني عبر سياسة الحوار التواصلي و التدبير التشاركي لقضايانا الجامعية و تفعيل الإرادة الحقيقية للأجهزة التنفيذية في ظل دمقرطة مؤسساتية و استقلالية حقيقية في صناعة القرارات و الإجراءات التدبيرية بعيدا عن أي ضغط أو إكراه - قرارات ذات صبغة ثقافية منبثقة عن قيادات و نخب فكرية -

إن التجارب السالفة للمؤتمرات النقابية كفيلة بأن تشكل لنا اليوم أداة للقياس من أجل قراءة مغايرة ومقاربة نقدية موضوعية وواقعية لما تم إنتاجه، قراءة نثبت من خلالها أن لدينا عقلا نمارس به الفهم و التفكير و إعادة الصياغة و أن هذا العقل ليس في إجازة ولا يرضى بمغادرة الساحة و لا يقبل بثقافة الكواليس وطغيان الإعتبارات الإيديولوجية والإنزلاقات الفردية و هذا يفترض منا وقفة تحليلية لمسار الحركة النقابية على مستوى الأطر الإستراتيجية الثلاثة : الإطار المرجعي، الإطار المنهجي و الإطار التشغيلي. كما أن الواقع الجامعي أفرز لنا ما يكفي من الشهادات و الأجوبة العملية و الإفرازات و التداعيات الواقعية والتي أثبتت بالملموس أن الممارسة النقابية محكومة بسقف تنفيذها و أن هذا الخيار أصبح محدودا أمام غياب الوضوح والإنفتاح لاستيعاب كل المشارب الفكرية، و أن الفعل النقابي بهذا الشكل و هذا المضمون سوف يكلف خسائر اجتماعية و سيفتح حسابا تاريخيا وسيشكل عبءا مهنيا أمام غياب الدقة في التصور و الفعالية في منهجية الإعمال، فكيف عسانا أن يكون للمؤتمر القادم تمثلات في صيغة إصلاحات بنيوية حقيقية و مسطرية هيكلية ووظيفية بعيدا عن ما ألفناه.

اليوم يتضح أن خطاب الحركة التصحيحية له اعتبارات دلالية و رمزية و بلاغية و قصدية، فأين هي مصداقية الأجهزة وصدقية الخطاب النقابي في إحداث القطيعة مع الغموض و مع الأساليب التقليدية. عمليا نحن في حاجة إلى خلق مسلك وازن على مستوى الانفتاح و الحوار و التواصل و التدبير بالتشارك لأن مصيبتنا دائما في استعارة و استنساخ النماذج الفاشلة وفي احتضانها و تبنيها و الدفاع عنها مع ما يفرزه هذا السلوك من إشكاليات في المرجعية و التمثيلية و في مسلسل صناعة الفعل و تحقيق الانجاز و في طبيعة العقلية السائدة و التي لا تمتلك الحد الأدنى من تقنيات و مهارات الإستيعاب والتجاوز, حيث تبقى الكلفة الحقيقية لهذه الفجوة هو الدمار الفكري والشلل في الدماغ أمام غياب الإرادة الحقيقية للخروج من دائرة التراجع و الفشل و الإسترزاق. فالمشهد مفتوح على ثغرات تحت عناوين متعددة و علينا أن نكون بداخله و أن تكون لنا مواقف فكرية وفعلية من التحولات الخطيرة التي تطال الجامعة العمومية بشكل سريع و متلاحق، كي نساهم من موقعنا في ولادة عناصر القوة و الإرادة في المدافعة والمرافعة، فكل مخاض في الأنساق هو مؤشر على الولادة وكسب موقع للتأثير في مجريات السياق، فالمولود هذه المرة قادم بالصفة وقادر على تدبير مطالب الوظيفة من رحم نفس المنظومة بمناضلين منهم من قضى نحبه حاملا في كفنه الأمل في إصلاح السلوك وتصحيح الممارسات ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا عنوانهم نحن قادمون وقادرون.

للتذكير فقط فإن مشاكل اليوم هي إشكاليات في الغد، و الإشكاليات هي مدخل لأزمات ما بعد الغد. خيارنا كأساتذة باحثين في الجامعة واضح يتجلى في مطلب إحترام مقتضيات الصفة وعدم المساس بمقومات الوظيفة والدعوة إلى منظومة إصلاح حقيقي واقعي ديمقراطي برؤية شمولية واضحة، في إطار إستراتيجية تحصينية و تمكينية للجامعة العمومية و على أساس مبادئ الحركة الوطنية الغير قابلة للتجاوز. مرحليا نعرف ماذا نريد و الجميع يشاركنا الرأي فيه هو الارتقاء بالأداء إلى مستوى أفضل و هذا هدفنا ، مع تفعيل التدبير بالتشارك و هذا عنواننا ، و تكريس مبدأ الديمقراطية و الاستقلالية في صناعة القرار وهذا خيارنا ، والالتزام بالصدقية و النضالية في مقاربة قضايانا الجامعية و هذا مقصدنا و تثبيت مفاهيم وحدة المصير والمسار وتوحيد الطاقات وإطلاق الممكنات وهذه وسيلتنا. هذه الأولويات تقتضي وجوب تحقق الاستقرار المهني و تقوية القدرات النقابية من خلال تصحيح المسلكيات الإنحرافية وعدم العبث بوضعية الجامعة ) مؤسسة عمومية ( و بالإطار القانون للأستاذ الباحث )مستخدم( وإجتراح أدوات لإيقاف مخطط الإستهداف الثلاثي لمبادئ الإستقلالية والديمقراطية والمجانية.

الحاجة أضحت ملحة إلى إجراء عمليات جراحية بدءا باستئصال الورم السرطاني المتفشي في الدماغ الذي أساء إلى عملية التفكير والتعبير والتقرير مرورا بمرحلة الإنعاش الفكري والنقاهة الأخلاقية وصولا إلى عملية التجميل وهذا يستوجب أيادي نظيفة و أنامل متخصصة من ذوي الكفاءة العلمية والفنية والجمالية في معالجة أورام المنظومات والأنساق والسياقات المرتبطة بالممارسات النقابية. إنها الرغبة الأكيدة و البحث المستميت وبلا هوادة عن الإستقامة المفقودة و الجودة الموؤودة في إدارة الملفات ليستمر التحقيق في حجم المسؤوليات التاريخية من خلال الوقوف الصارم عند مدى رجاحة العقل و جرأة القلب في مقاربة مطالب الصفة ومتطلبات الوظيفة. هذا قولنا من رحم واقعنا ومن منطلق عشقنا للنقابة الوطنية للتعليم العالي و للجامعة الوطنية التي نرفض أن تصبح مؤسسة قابلة للإفلاس والإغلاق وتسريح مواردها البشرية وعرضها في المزاد العلني و السري كمنتوج يخضع لمتطلبات البيع والشراء ولمنطق العرض والطلب في سوق النخاسة والخوصصة. أما الذي يعشق الولوج إلى الأجهزة بشكل مستدام ومندمج لا ينبغي أن يكون جسدا نكرة وإنما شخصية معرفة بالألف واللام و هرما بثلاثة أضلاع ومحددات قيمية أولها ضلع التحلي بالواقعية والموضوعية والقدرة على الإدارة و التدبير وثانيها ضلع التخلي عن الإرتباطات والإسقاطات الإيديولوجية في منهجية التعاطي والمقاربة وآخرها ضلع التجلي في الواقع لمعاني الديمقراطية و الإستقلالية والحكامة النقابية بعيدا عن سياسة التحكم و إنتاج نفس العقلية التقليدية التي أضحت متجاوزة بمعيار الكفاءة في تدبير المنظومات النقابية وطالتها الشيخوخة الفكرية وانتهت صلاحية معارفها وهي التي تتحمل المسؤولية التاريخية في إستمرار تأزيم الوضع الجامعي والنقابي.

لكننا نسجل مرة أخرى و للأسف الشديد طبيعة المقاربة التي يراد بها صناعة الإستحقاقات النقابية والتي لا تعدو كونها مسرحية بإخراج شبه ديمقراطي تفتقد للبعد الأكاديمي و الأخلاقي مع ضياع المعنى لكل موقع أو استحقاق, من هنا فإننا لن ندع طموحاتنا وتطلعاتنا في الإستنهاض والتغيير والإرتقاء تسقط بشكل عبثي وبأيادي غير مسؤولة تحركها الرغبة الجامحة في الحصول على الكراسي واكتساب الصفات لإشباع الذوات ونسج العلاقات. كنا نتمنى أمام الاستحقاق المقبل وكسابقه بأن ينفتح الوضع النقابي على مستجدات و تصحيح مسارات والقطع مع أساليب وممارسات في اتجاه تكريس المنظور القيمي لهذا الإستحقاق وليس الإنتقال التهافتي من موقع إلى آخر لجيل بعينه تجاوز سن الخمسينيات ويسعى إلى تدبير زمان ليس بزمانه وهذا يؤكد وجود قدر كبير من التباين و التضارب وفجوة عميقة في رؤى الأشياء, و في فهمها و قراءتها ليتضح أن الأمر لا يتعلق فقط بعدم احترام القواعد والمبادئ والإحتكام إلى الكفاءة وإلى الديمقراطية كآلية للحسم بل أن المسألة أصبحت مرتبطة بشكل قطعي بثقافة الإجهاز الممنهج واحتكار المواقع والأدوار.

أمام هذه الممارسات الغير متناهية نتسائل لماذا تفشل مشاريعنا النقابية، تلغى أو تجهض؟؟ حتما لأننا نعجز عن الجواب عن: كيف نعمل و ماذا نفعل؟ أو ربما لا نطرح هذه الأسئلة بتاتا!! أما الحديث عن قيادة المشاريع فلا تسأل فهي فن ومهارة وأداة فعالة من أدوات التدبير الاستراتيجي تقتضي كفاءات علائقية و تدبيرا مهيكلا و تعريفا للأدوار التي يجب القيام بها تحقيقا للأهداف المرسومة. في هذا السياق وبناءا على ما تقدم, فإن مشروع الإرتقاء بالنقابة الوطنية للتعليم العالي لا ينبغي أن يكون مشروعا عبثيا وﺇنما ﺇطارا مخططا و هدفا استراتيجيا ورؤية و رسالة واضحة تحمل عناوين متعددة, مشروعا لا ينبغي حشره بمفاهيم شخصية تطلعية أو اعتبارات إيديولوجية ضيقة. من هنا يبرز دور الإنفتاح على الجيل الجديد من الكفاءات المناضلة و تفعيل قنوات الحوار وتجسير الفجوات وتشبيك العلاقات المهنية كمحددات أساسية في طبيعة الإختيارات و صناعة القرارات. من هنا يأتي الإعلان عن إنطلاق الخطوات الأولى في مسلسل الإصلاح و التصحيح تحت عنوان قادمون بالصفة - قادرون على تدبير مطالب الوظيفة